

## قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٣٤٤ لسنة ١٩٩٠

بشأن الموافقة على الخطاب المتبادل الموقع في القاهرة بتاريخ ١٩٩٠/٨/٨ بين جمهورية مصر العربية واليابان والذي يتيح بمقتضاه الحكومة اليابانية للحكومة المصرية منحة مقدارها ٢,٨٣٣ مليار ين ياباني للمساهمة في تنفيذ مشروع إحلال سفينة التدريب

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الفقرة الأولى من المادة ١٥١ من الدستور ؛

قرر :

( مادة وحيدة )

ووفق على الخطاب المتبادل الموقع في القاهرة بتاريخ ١٩٩٠/٨/٨ بين جمهورية مصر العربية واليابان والذي يتيح بمقتضاه الحكومة اليابانية للحكومة المصرية منحة مقدارها ٢,٨٣٣ مليار ين ياباني للمساهمة في تنفيذ مشروع إحلال سفينة التدريب ، وذلك مع التحفظ بشرط التصديق .

صدر برئاسة الجمهورية في ٣٠ المحرم سنة ١٤١١ هـ  
الموافق ٢١ أغسطس سنة ١٩٩٠ م

حسنى مبارك

القاهرة في ٨ أغسطس ١٩٩٠

صاحب السعادة

السيد / تشوسى يامادا

سفير فوق العادة ومفوض عن اليابان

لدى جمهورية مصر العربية

أتشرف بالإحاطة بأننى قد تلقيت مذكرة سعادتكم المؤرخة اليوم والتي تنص على ما يلى :

” أتشرف بأن أشير إلى المناقشات التي تمت مؤخرا بين ممثلى حكومة اليابان وحكومة جمهورية مصر العربية بشأن التعاون الاقتصادى اليابانى المقدم بهدف تقوية علاقات الصداقة والتعاون بين البلدين ، وأن اقترح بالنيابة عن حكومة اليابان الترتيبات التالية :

١ - بفرض المساهمة فى تنفيذ مشروع إحلال سفينة التدريب ( المشار إليه فيما بعد بـ ” المشروع ” ) بواسطة حكومة جمهورية مصر العربية ، تتيح حكومة اليابان لحكومة جمهورية مصر العربية ، طبقا للقوانين واللوائح اليابانية المعمول بها ، منحة تصل قيمتها إلى اثنين بليون وثمانمائة وثلاثة وثلاثون مليون ين ( ٢,٨٣٣,٠٠٠,٠٠٠ ين ) ، ( والمشار إليها فيما يلى بـ ” المنحة ” ) .

٢ - ( ١ ) تتاح المنحة للاستخدام بناء على ترتيبات إضافية تم بين الحكومتين بالنسبة لكل من المراحل التالية :

( أ ) المرحلة ١ ( الفترة بين تاريخ بدء سريان هذه الترتيبات و ٣١ مارس ١٩٩١ ) ، و

( ب ) المرحلة ٢ ( الفترة بين أول أبريل ١٩٩١ و ٣١ مارس ١٩٩٢ ) .

( ٢ ) كل من هذه الترتيبات المشار إليها فى الفقرة الفرعية ( ١ ) أعلاه سوف توضع فى شكل خطابات متبادلة تحدد قيمة المنحة المخصصة لكل مرحلة من المراحل المشار إليها فى الفقرة الفرعية ( ١ ) أعلاه وعلى هذا فالقيمة المخصصة سوف تتاح خلال الفترة ما بين بدء تاريخ سريان الترتيب المعنى ونهاية المرحلة المعنية إلا إذا تم مد كل فترة بموافقة السلطات المختصة فى كلا الحكومتين .

٣ - (١) تستخدم المنحة بواسطة حكومة جمهورية مصر العربية ، فقط ومن أجل شراء المنتجات اليابانية أو المصرية وخدمات الرعايا اليابانيين أو المصريين المدرجة أدناه : ( ويقصد بعبارة الرعايا عند استخدامها في الترتيبات الحالية الأشخاص اليابانيون الطبيعيون أو الأشخاص اليابانية الاعتبارية التي يديرها أشخاص يابانيون طبيعيون في حالة الرعايا اليابانيين ، والأشخاص المصريون الطبيعيون أو الاعتباريون في حالة الرعايا المصريين ) :

(١) منتجات وخدمات لازمة لبناء سفينة تدريب ( المشار إليها فيما بعد بـ "السفينة" ) ، و

(ب) خدمات لازمة لنقل المنتجات المشار إليها في (١) أعلاه إلى موانئ في جمهورية مصر العربية .

(٢) مع عدم الإخلال بما جاء في نص الفقرة الفرعية (١) أعلاه وعندما ترى الحكومتان ضرورة لذلك يمكن استخدام المنحة في شراء المنتجات من الأنواع المذكورة في (١) من الفقرة الفرعية (١) أعلاه من دول أخرى غير اليابان أو مصر والخدمات من الأنواع المذكورة في (١) و (ب) من الفقرة الفرعية (١) أعلاه من رعايا دول أخرى غير اليابان أو مصر .

٤ - تبرم حكومة جمهورية مصر العربية أو السلطة التي تحددها عقودا بالين الياباني مع رعايا يابانيين لشراء المنتجات والخدمات المشار إليها في الفقرة ٣ وتقوم حكومة اليابان بإقرار هذه العقود لتصبح صالحة للمنحة .

٥ - (١) تنفذ حكومة اليابان المنحة بأداء مدفوعات بالين الياباني لتغطية المستحقات المترتبة على حكومة جمهورية مصر العربية أو السلطة التي تحددها بمقتضى العقود التي تم إقرارها طبقا لما نص عليه في الفقرة ٤ ( والمشار إليها فيما يلي بـ "العقود التي تم إقرارها" ) في حساب يتم فتحه باسم حكومة جمهورية مصر العربية في إحدى البنوك اليابانية المصرح لها بالتعامل في الصرف الأجنبي الذي تحدده حكومة جمهورية مصر العربية أو السلطة التي تحددها ( ويشار إليه فيما بعد بـ "البنك" ) .

( ٢ ) تم المدفوعات المشار إليها فى الفقرة الفرعية ( ١ ) أعلاه عندما يتقدم البنك بطلبات السداد إلى حكومة اليابان بمقتضى تفويض بالدفع صادر من حكومة جمهورية مصر العربية أو السلطة التى تحددها .

( ٣ ) أن الغرض الوحيد للحساب المشار إليه فى الفقرة الفرعية ( ١ ) أعلاه هو تلقى المدفوعات بالين اليابانى من حكومة اليابان والقيام بالدفع للرعايا اليابانيين الذين هم أطراف فى العقود التى تم إقرارها ويتم الاتفاق على التفاصيل الإجرائية الخاصة بدائنية ومديونية الحساب من خلال مشاورات بين البنك وحكومة جمهورية مصر العربية أو السلطة التى تحددها .

٦ - ( ١ ) تتخذ حكومة جمهورية مصر العربية الإجراءات اللازمة لـ :

( ١ ) ضمان التفريغ والإفراج المحركى الفورى فى موانئ التفريغ بجمهورية مصر العربية ، وكذلك النقل الداخلى للمنتجات المشتراة فى نطاق المنحة .

( ب ) كفالة عدم تحمل الرعايا اليابانيين بأى رسوم جمركية أو ضرائب داخلية أو رسوم مالية أخرى قد تفرض فى جمهورية مصر العربية وذلك فيما يتعلق بتوريد المنتجات والخدمات فى نطاق العقود التى تم إقرارها .

( ج ) منح الرعايا اليابانيين الذين قد يحتاج إلى خدماتهم التسهيلات التى قد تكون ضرورية لدخولهم وبقائهم فى جمهورية مصر العربية لأداء عملهم ، وذلك فيما يتعلق بتوريد المنتجات والخدمات فى نطاق العقود التى تم إقرارها ، طبقاً للقوانين والقواعد المعمول بها فى جمهورية مصر العربية .

( د ) تأكيد أن السفينة المنشأة فى نطاق المنحة يتم صيانتها واستخدامها بكفاءة وفعالية فى تنفيذ المشروع ، و

( هـ ) تحمل كافة المصاريف اللازمة لتنفيذ المشروع ، فيما عدا تلك التى تغطيها المنحة .

(٢) لا يعاد تصدير المنتجات المشتراه في نطاق المنحة من جمهورية مصر العربية .

٧ - تتشاور الحكومتان فيما بينهما فيما يخص أى أمر قد ينشأ عن أو يتعلق بالترتيبات الحالية .

وأشرف بأن أقترح أن تعتبر هذه المذكرة ومذكرة سعادتكم بالرد نيابة عن حكومة جمهورية مصر العربية ، تأكيداً للترتيبات السابقة بمثابة اتفاق بين الحكومتين يصبح سارى المفعول من تاريخ تسلم حكومة اليابان للاخطار الكتابي من حكومة جمهورية مصر العربية الذى يفيد إتمام الإجراءات القانونية اللازمة لدخول هذا الاتفاق حيز التنفيذ .

حررت هذه المذكرة من ثلاثة أصول باللغات اليابانية والعربية والانجليزية ولكل منها نفس الحجية ، وعند أى اختلاف فى التفسير يعتد بالنص الانجليزى .

كما أشرف بأن أؤكد بالنيابة عن حكومة جمهورية مصر العربية الترتيبات السابقة وأوافق على أن مذكرة سعادتكم وهذه المذكرة تعتبران بمثابة اتفاق بين الحكومتين يصبح سارى المفعول من تاريخ تسلم حكومة اليابان للاخطار الكتابي من حكومة جمهورية مصر العربية الذى يفيد إتمام الإجراءات القانونية اللازمة لدخول هذا الاتفاق حيز التنفيذ .

حررت هذه المذكرة من ثلاثة اصول باللغات العربية واليابانية والانجليزية ولكل منها نفس الحجية ، وعند أى اختلاف فى التفسير يعتد بالنص الانجليزى .

وإننى لأنتهز هذه الفرصة لأجدد لسعادتكم التأكيد بعظيم تقديرى .

وزير الدولة للتعاون الدولى

دكتور / موريس مكرم الله

القاهرة في ٨ أغسطس ١٩٩٠

صاحب السعادة

الدكتور / موريس مكرم الله

وزير الدولة للتعاون الدولي

أتشرف بأن أشير إلى المناقشات التي تمت مؤخرا بين ممثلي حكومة اليابان وحكومة جمهورية مصر العربية بشأن التعاون الاقتصادي الياباني المقدم بهدف تقوية علاقات الصداقة والتعاون بين البلدين ، وأن أقترح بالنيابة عن حكومة اليابان الترتيبات التالية :

١ - بغرض المساهمة في تنفيذ مشروع إحلال سفينة التدريب ( المشار إليه فيما بعد بـ " المشروع " ) بواسطة حكومة جمهورية مصر العربية ، تتيح حكومة اليابان لحكومة جمهورية مصر العربية ، طبقا للقوانين واللوائح اليابانية المعمول بها منحة تصل قيمتها إلى اثنين بليون وثمانمائة وثلاثة وثلاثون مليون ين ( ٢,٨٣٣,٠٠٠,٠٠٠ ين ) ، ( والمشار إليها فيما يلي بـ " المنحة " ) .

٢ - ( ١ ) تتاح المنحة للاستخدام بناء على ترتيبات إضافية يتم بين الحكومتين بالنسبة لكل من المراحل التالية :

( أ ) المرحلة ١ ( الفترة بين تاريخ بدء سريان هذه الترتيبات و٣١ مارس ١٩٩١ ) ، و

( ب ) المرحلة ٢ ( الفترة بين أول أبريل ١٩٩١ و٣١ مارس ١٩٩٢ ) .

( ٢ ) كل من هذه الترتيبات المشار إليها في الفقرة الفرعية ( ١ ) أعلاه سوف توضع في شكل خطابات متبادلة تحدد قيمة المنحة المخصصة لكل مرحلة من المراحل المشار إليها في الفقرة الفرعية ( ١ ) أعلاه ، وعلى هذا فالقيمة المخصصة سوف تتاح خلال الفترة ما بين بدء تاريخ سريان الترتيب المعنى ونهاية المرحلة المعنية إلا إذا تم مد كل فترة بموافقة السلطات المختصة في كلا الحكومتين .

٣ - ( ١ ) تستخدم المنحة بواسطة حكومة جمهورية مصر العربية ، فقط ومن أجل شراء المنتجات اليابانية أو المصرية وخدمات الرعايا اليابانيين أو المصريين المدرجة أدناه : ( ويقصد بعبارة الرعايا عند استخدامها في الترتيبات الحالية الأشخاص اليابانيون

الطبيعيون أو الأشخاص اليابانية الاعتبارية التي يديرها أشخاص يابانيون طبيعيون في حالة الرعايا اليابانيين والأشخاص المصريين الطبيعيون أو الاعتباريون في حالة الرعايا المصريين):

(١) منتجات وخدمات لازمة لبناء سفينة تدريب (المشار إليها فيما بعد بـ "السفينة")، و

(ب) خدمات لازمة لنقل المنتجات المشار إليها في (١) أعلاه إلى موانئ في جمهورية مصر العربية .

(٢) مع عدم الإخلال بما جاء في نص الفقرة الفرعية (١) أعلاه وعندما ترى الحكومتان ضرورة لذلك يمكن استخدام المنحة في شراء المنتجات من الأنواع المذكورة في (١) من الفقرة الفرعية (١) أعلاه من دول أخرى غير اليابان أو مصر والخدمات من الأنواع المذكورة في (١) و(ب) من الفقرة الفرعية (١) أعلاه من رعايا دول أخرى غير اليابان أو مصر .

٤ - تبرم حكومة جمهورية مصر العربية أو السلطة التي تحددها عقودا بالين الياباني مع رعايا يابانيين لشراء المنتجات والخدمات المشار إليها في الفقرة ٣ ، وتقوم حكومة اليابان بإقرار هذه العقود لتصبح صالحة للمنحة .

٥ - (١) تنفذ حكومة اليابان المنحة بأداء مدفوعات بالين الياباني لتغطية المستحقات المترتبة على حكومة جمهورية مصر العربية أو السلطة التي تحددها بمقتضى العقود التي تم إقرارها طبقا لما نص عليه في الفقرة ٤ (والمشار إليها فيما يلي بـ "العقود التي تم إقرارها") في حساب يتم فتحه باسم حكومة جمهورية مصر العربية في إحدى البنوك اليابانية المصرح لها بالتعامل في الصرف الأجنبي الذي تحدده حكومة جمهورية مصر العربية أو السلطة التي تحددها (ويشار إليه فيما بعد بـ "البنك") .

(٢) تم المدفوعات المشار إليها في الفقرة الفرعية (١) أعلاه عندما يتقدم البنك بطلبات السداد إلى حكومة اليابان بمقتضى تفويض بالدفع صادر من حكومة جمهورية مصر العربية أو السلطة التي تحددها .

(٣) أن الغرض الوحيد للحساب المشار إليه في الفقرة الفرعية (١) أعلاه هو تلقي المدفوعات بالين الياباني من حكومة اليابان والقيام بالدفع للرعايا اليابانيين الذين هم أطراف في العقود التي تم إقرارها ، ويتم الاتفاق على التفاصيل الاجرائية الخاصة بدائية ومديونية الحساب من خلال مشاورات بين البنك وحكومة جمهورية مصر العربية أو السلطة التي تحددها .

٦ - (١) تتخذ حكومة جمهورية مصر العربية الإجراءات اللازمة ا :

(أ) ضمان التفريغ والإفراج الجمركي الفوري في موانئ التفريغ بجمهورية مصر العربية وكذلك النقل الداخلي للمنتجات المشتراة في نطاق المنحة .

(ب) كفالة عدم تحمل الرعايا اليابانيين بأى رسوم جمركية أو ضرائب داخلية أو رسوم مالية أخرى قد تفرض في جمهورية مصر العربية وذلك فيما يتعلق بتوريد المنتجات والخدمات في نطاق العقود التي تم إقرارها .

(ج) منح الرعايا اليابانيين الذين قد يحتاج إلى خدماتهم التسهيلات التي قد تكون ضرورية لدخولهم وبقائهم في جمهورية مصر العربية لأداء عملهم ، وذلك فيما يتعلق بتوريد المنتجات والخدمات في نطاق العقود التي تم إقرارها ، طبقاً للقوانين والقواعد المعمول بها في جمهورية مصر العربية .

(د) تأكيد أن السفينة المنشأة في نطاق المنحة يتم صيانتها واستخدامها بكفاءة وفاعلية في تنفيذ المشروع ، و

(هـ) تحمل كافة المصاريف اللازمة لتنفيذ المشروع ، فيما عدا تلك التي تغطيها المنحة .

(٢) لا يعاد تصدير المنتجات المشتراة في نطاق المنحة من جمهورية مصر العربية .

٧ - تتشاور الحكومتان فيما بينهما فيما يخص أى أمر قد ينشأ عن أو يتعلق بالترتيبات الحالية .



وأشرف بأن أقترح أن تعتبر هذه المذكرة ومذكرة سعادتكم بالرد نيابة عن حكومة جمهورية مصر العربية ، تأكيداً للترتيبات السابقة بمثابة اتفاق بين الحكومتين يصبح ساري المفعول من تاريخ تسلم حكومة اليابان للاخطار الكتابي من حكومة جمهورية مصر العربية الذي يفيد إتمام الإجراءات القانونية اللازمة لدخول هذا الاتفاق حيز التنفيذ .

حررت هذه المذكرة من ثلاث أصول باللغات اليابانية والعربية والانجليزية وامل كل منها نفس الحجية ، وعند أى اختلاف في التفسير يعتد بالنص الانجليزي .

ولمبني لأنتهز هذه الفرصة لأجدد لسعادتكم التأكيد بعظيم تقديري .

سفير فوق العادة ومفوض عن اليابان

لدى جمهورية مصر العربية

تشيوسي يامادا

القاهرة فى ٨ أغسطس ١٩٩٠

صاحب السعادة

السيد / تشوسى يامادا

سفير فوق العادة مفوض عن اليابان

لدى جمهورية مصر العربية

أتشرف بالإحاطة بأننى قد تلقيت مذكرة سعادتكم المؤرخة اليوم والتي تنص على ما يلى :

”بالإشارة إلى الخطابات المتبادلة بتاريخ اليوم بشأن التعاون الاقتصادى اليابانى المقدم بهدف تقوية علاقات الصداقة والتعاون بين اليابان وجمهورية مصر العربية ، يشرفنى أن أشير إلى المناقشات التى تمت منذ وقت قريب بين ممثلى حكومة اليابان وحكومة جمهورية مصر العربية ، وأن اقترح الترتيبات التالية بالنيابة عن حكومة اليابان طبقاً لنص الفقرة ( ٢ ) من الخطابات المتبادلة المذكورة :

بغرض المساهمة فى تنفيذ مشروع إحلال سفينة التدريب بواسطة حكومة جمهورية مصر العربية ، ستقدم حكومة اليابان لحكومة جمهورية مصر العربية منحة تصل قيمتها إلى بليون وستمئة وخمسة وعشرون مليونين ( ١,٦٢٥,٠٠٠,٠٠٠ ين ) خلال الفترة ما بين بدء سريان الترتيبات الحالية و٣١ مارس ١٩٩١ ما لم يتم مد هذه الفترة باتفاق متبادل بين السلطات المختصة للحكومتين .

وإنه يشرفنى أيضاً أن اقترح أن تكون هذه المذكرة ومذكرة سعادتكم بالرد نيابة عن حكومة جمهورية مصر العربية ، تأكيداً للترتيبات السابقة بمثابة اتفاق بين الحكومتين يصبح سارى المفعول من تاريخ تسلم حكومة اليابان للاخطار الكتابى من حكومة جمهورية مصر العربية الذى يفيد آتمام الإجراءات القانونية اللازمة لدخول هذا الاتفاق حيز التنفيذ .

حررت هذه المذكرة من ثلاثة أصول باللغات اليابانية والعربية والانجليزية ولكل منها نفس الحجية ، وعند أى اختلاف فى التفسير يعتمد بالنص الانجلىزى “ .

كما أشرف بأن أؤكد بالنيابة عن حكومة جمهورية مصر العربية الترتيبات السابقة وأوافق على أن مذكرة سعادتكم وهذه المذكرة تعتبران بمثابة اتفاق بين الحكومتين يصبح سارى المفعول من تاريخ تسلم حكومة اليابان للإخطار الكتابى من حكومة جمهورية مصر العربية الذى يفيد اتمام الإجراءات القانونية اللازمة لدخول هذا الاتفاق حيز التنفيذ .

حررت هذه المذكرة من ثلاثة أصول باللغات العربية واليابانية والانجليزية ولكل منها نفس الحجية ، وعند أى اختلاف فى التفسير يعتمد بالنص الانجلىزى .

وانى لأنتهز هذه الفرصة لأجدد لسعادتكم التأكيد بعظيم تقديرى .

وزير الدولة للتعاون الدولى

دكتور / موديس مكرم الله

القاهرة في ٨ أغسطس ١٩٩٠

صاحب السعادة

الدكتور / مورييس مكرم الله

وزير الدولة للتعاون الدولي

بالإشارة إلى الخطابات المتبادلة بتاريخ اليوم بشأن التعاون الاقتصادي الياباني المقدم بهدف تقوية علاقات الصداقة والتعاون بين اليابان وجمهورية مصر العربية ، يشرفني أن أشير إلى المناقشات التي تمت منذ وقت قريب بين ممثلي حكومة اليابان وحكومة جمهورية مصر العربية ، وأن أقترح الترتيبات التالية بالنيابة عن حكومة اليابان طبقاً لنص الفقرة ( ٢ ) من الخطابات المتبادلة المذكورة :

بغرض المساهمة في تنفيذ مشروع إحلال سفينة التدريب بواسطة حكومة جمهورية مصر العربية ، ستقدم حكومة اليابان لحكومة جمهورية مصر العربية منحة تصل قيمتها إلى مليون وستمائة وخمسة وعشرون مليوناً ( ١,٦٢٥,٠٠٠,٠٠٠ ) خلال الفترة ما بين بدء سريان الترتيبات الحالية و ٣١ مارس ١٩٩١ ما لم يتم مد هذه الفترة باتفاق متبادل بين السلطات المختصة للحكومتين .

وإنه ليشرقي أيضاً أن أقترح أن تكون هذه المذكرة ومذكرة سعادتكم بالرد نيابة عن حكومة جمهورية مصر العربية ، تأكيداً للترتيبات السابقة بمثابة اتفاق بين الحكومتين يصبح ساري المفعول من تاريخ تسلم حكومة اليابان للاخطار الكتابي من حكومة جمهورية مصر العربية الذي يفيد إتمام الإجراءات القانونية اللازمة لدخول هذا الاتفاق حيز التنفيذ .

حررت هذه المذكرة من ثلاثة أصول باللغات اليابانية والعربية والانجليزية ولكل منها نفس الحجية ، وعند أي اختلاف في التفسير يعتد بالنص الانجليزي .

وإنني لأنتهز هذه الفرصة لأجدد لسعادتكم التأكيد بعظيم تقديري .

سفير فوق العادة ومفوض عن اليابان

لدى جمهورية مصر العربية

تشوسي يامادا

## وزارة الخارجية

قرار رقم ٩٤ لسنة ١٩٩٠

نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية

بعد الاطلاع على قرار السيد / رئيس الجمهورية رقم ٣٤٤ لسنة ١٩٩٠ الصادر بتاريخ ١٩٩٠/٨/٢١ بشأن الموافقة على الخطاب المتبادل الموقع فى القاهرة بتاريخ ١٩٩٠/٨/٨ بين جمهورية مصر العربية واليابان والذى يتيح بمقتضاه الحكومة اليابانية للحكومة المصرية منحة مقدارها ٢,٨٣٣ مليار ين يابانى للمساهمة فى تنفيذ مشروع إحلال سفينة التدريب .

وعلى تصديق السيد رئيس الجمهورية بتاريخ ١٩٩٠/٨/٢١ ؛

قرر :

( مادة وحيدة )

ينشر فى الجريدة الرسمية الخطاب المتبادل الموقع فى القاهرة بتاريخ ١٩٩٠/٨/٨ بين جمهورية مصر العربية واليابان والذى يتيح بمقتضاه الحكومة اليابانية للحكومة المصرية منحة مقدارها ٢,٨٣٣ مليار ين يابانى للمساهمة فى تنفيذ مشروع إحلال سفينة التدريب .

ويعمل به اعتبارا من ١٩٩٠/٨/٢١

صدر بتاريخ : ١٩٩٠/١٢/١٩

نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية

د / أحمد عصمت عبد المجيد